

## المحور الأول : السياسات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1962 1965

### 1/ الوضع الاقتصادي الجزائري غداة الاستقلال:

أوجد الاستعمار هيكله للاقتصاد الجزائري متناسقة معه سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا، قانونيا، ثقافيا. فلم يكن ممكنا تنظيم الجانب الاقتصادي بعيدا عن القوة العسكرية. فكان الاقتصاد مقسما إلى اقتصاديين متباينين شكلا ومضمونا، أحدهما عصري مرتبط بقطاع التصدير. ومندمج تماما في الاقتصاد الفرنسي، والثاني متخلف لم يكن يتمتع بدرجة استعداد كافية لتفاعله مع الاقتصاد الأول، بهذا أصيب الاقتصاد بتشوهات ظهرت بمظاهر متعددة منها :

\* اختلال العلاقة بين الموارد المادية والموارد البشرية، بفعل قلة الوسائل المادية وضعف التراكم الرأسمالي (الاستثمار) من جهة، وارتفاع نسبة الزيادات السكانية من جهة ثانية.

\* اختلال الهيكل الإنتاجي المتمثل أولا في ضعف نصيب الصناعة في تكوين الناتج الداخلي الخام، قياسا بنصيب الزراعة، وثانيا تركيز كبير لليد العاملة في القطاع الزراعي، غير المندمج في اقتصاد المبادلة، وبالتالي اختلال هيكل التشغيل الذي يشكل أحد مظاهر التشوه. وأحادية هيكل التجارة الخارجية المتمثلة في تصدير عدد محدود من الموارد والمنتجات،

\* وجود قطاع فلاحي مزدوج، قطاع عصري أوروبي متطور يستعمل وسائل إنتاج متطورة و يستغل أجود الأراضي، و قطاع ثان تقليدي ريفي جزائري يغلب عليه الطابع الزراعي يستعمل وسائل إنتاج بدائية و يستغل الأراضي غير الخصبة (الهامشية) على سفوح الجبال و الوديان

\* هدف الإنتاج عموما يتحدد طبقا لمتطلبات الاقتصاد الفرنسي و وفقا للسوق الأوروبية و لا يتحدد وفقا لاحتياجات الاقتصاد الجزائري، بل كرسست السياسة التجارية للمستعمر اعتبار الجزائر منفذا لتصريف السلع الصناعية و مصدرا للتزود بمدخلات الإنتاج من المواد الأولية بأسعار منخفضة و اليد العاملة الرخيصة

\* انفصال القطاع الحديث العائد للأوروبيين عن الزراعة الجزائرية من خلال التوجه نحو منتجات زراعية صناعية كالحمضيات لتصدير الخمر.

\* هدف الإنتاج عموما يتحدد طبقا لمتطلبات الاقتصاد الفرنسي و وفقا للسوق الأوروبية و لا يتحدد وفقا لاحتياجات الاقتصاد الجزائري، بل كرسست السياسة التجارية للمستعمر اعتبار الجزائر منفذا لتصريف السلع الصناعية و مصدرا للتزود بمدخلات الإنتاج من المواد الأولية

\* وجود أقلية من المعمرين الأوروبيين الذين استحوذوا على أجود الأراضي وأخصبها ويجنون من استغلالها 78% من داخل الجزائر من الزراعة.

\* غادر ما يقرب من مليون معمر الجزائر بعد الاستقلال تاركين مزارعهم و نشاطاتهم و وظائفهم. حيث انجر عن رحيل المعمرين الذين كانوا يضمنون تسيير الآلة الاقتصادية و الإدارة العمومية شلل في أغلب القطاعات الاقتصادية.

## 2/ السياسات الاقتصادية خلال الفترة 62-65 (فترة الانتظار)

سميت هذه الفترة بفترة الانتظار ، حيث لم تظهر فيها دولة بالمفهوم الاقتصادي اي الدولة التي تتحمل اعباء التنمية لذلك تميزت السياسة الاقتصادية خلال هذه الفترة بالبطء و تراجع النمو و انعدام الرؤية الاقتصادية المستقبلية، وقد زاد الوضع الاقتصادي تعقيدا خلال هذه الفترة امام الافتقار الى الاطارات المسيرة في القطاعات الادارية والاقتصادية والتجارية ، وامام هذا الوضع الصعب لم يكن امام القادة الجزائريين انذاك سوى الاحتفاظ بالأجهزة الموروثة عن العهد الاستعماري من مسيرين وقوانين ومراسيم وممارسات كانت قائمة

عموما تميزت جاءت سياسة الجزائر الاقتصادية خلال هذه الفترة منصبة على مايلي :

- الابقاء على الوضع الموروث عن الاستعمار وتركيز الجهود لتأمين معيشة 12 مليون مهدد بالجوع
  - محاولة ايجاد حلول لعدة تناقضات كالبطالة وتوفير الأراضي الزراعية ، كذلك التناقص بين الصفة الاستعمارية للاقتصاد الجزائري وبين حاجيات المواطنين
  - بالإضافة إلى ذلك برزت ارادة لفرض رقابة ادارية على النشاط الاقتصادي واحتكار الدائرة المالية ودائرة التخطيط باعتبارهما مجالا حيويا لممارسة السلطة الاقتصادية
- تم التوجه الى نحو ميكانيزمات التخطيط المركزي لوظائف الاستثمار ووظائف الانتاج والتوزيع التجاري (الاتجاه الاشتراكي )، وفي هذا الإطار تم الإعلان عن الأملاك التي تركها المعمرون "املاك شاغرة " ومنح ادارتها سواء للجهاز الاداري (كالأملاك العقارية) او للعمال الذين يشتغلون فيها (الوحدات الصناعية والتجارية والزراعية ) وهكذا ظهر نظامان في إدارة الوحدات الاقتصادية :

**\*التسيير الذاتي للمزارع و الوحدات الصناعية التي تركها المعمرون** حيث ظهر كتنظيم إجتماعي فرض نفسه بذهاب المعمرين وملاك المصانع مما خلق وضعية صعبة للمؤسسات لم تكن في الحسبان. هذا النمط من التسيير الذاتي يقوم أساسا على مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ومشاركة العمال في التسيير

المؤسسات الى تركها المعمرون قدرت بحوالي 330 مؤسسة بمجموع 3000 عامل في سنة 1964، و تخص الصناعات الغذائية، مواد البناء، المحاجر وصناعة الخشب .

**\* إنشاء دواوين وطنية** مثل الديوان الوطني للحبوب، الديوان الوطني للتجارة، و الديوان الوطني للإصلاح الزراعي ONRA الذي يضمن تمويل كل الأملاك المسيرة ذاتيا بمدخلات الإنتاج و تسويق منتجاتها، الديوان الوطني للتوزيع ONACO الذي يمثل احتكار الدولة لعملية الاستيراد لقائمة واسعة من المنتجات و احتكار التصدير لبعض المنتجات الأساسية

- كذلك تم إنشاء شركات وطنية، سواء على أساس هياكل موجودة سابقا مثل شركة الكهرباء و الغاز و الشركة الوطنية لنقل و تسويق المحروقات
- كما عملت السلطات الجزائرية على تأمين الأملاك الاستعمارية التي لم يتركها أصحابها مثل تأمين الأراضي الزراعية و المناجم سنة 1963، ثم الشركات البترولية الأنجلوسكسونية و البنوك سنوات 1966/1967

- موازاة مع ذلك ونتيجة التخوف من هروب رؤوس الأموال شرعت السلطات الجزائرية في الرقابة على السياسة النقدية و المالية و ذلك بإنشاء البنك المركزي 1963، الدينار الجزائري 1964 بصفة عامة إتسمت هذه المرحلة بضبابية الرؤية حول التنمية الاقتصادية ، حيث تميزت بتعايش اربع قطاعات ضمن الاقتصاد الجزائري :

**1/قطاع التسيير الذاتي :** المتكون من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي واجه العديد من المشاكل وعدم رغبة الدولة في مواصلة العمل بهذا النوع من التسيير ، لذلك انتقلت الوحدات المسيرة ذاتيا الى رقابة الشركات الوطنية .

**2/قطاع خاص أجنبي :** ممثلا في الشركات الفرنسية التي كانت لها فروع في الجزائر بالإضافة الى الشركات العاملة في حقول الغاز والبتترول

**3/قطاع خاص وطني ناشئ للمقاولين الجزائريين الخواص :** لا يحظى بدعم السلطات العمومية فصدر قانون الاستثمارات سنة 1963 مثلا كان يتعلق فقط بالاستثمارات الأجنبية وهو مايعني ضمينا منع الاستثمار الخاص الوطني.

**4/قطاع عمومي نامي :** ابتداء من سنة 1966 ورث ملكياته من المستعمر او كون من طرف الدولة هشاشة النظام السياسي القائم والصراعات القائمة حول مفهوم الدولة أدت إلى تغيير نظام الحكم حيث اعتلى بومدين السلطة وأطيح بأحمد بن بلة. حيث وصف بيان 19 جوان 1965 السياسة الاقتصادية بأنها اشتراكية عشوائية واقترح قيام منظومة سياسية تقوم على مبدأ الاشتراكية العلمية

### المحور الثاني : السياسات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1966 1979

تعتبر سنة 1966 بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال أين تبنت الجزائر نظام التخطيط كوسيلة لتحقيق التنمية ، ولم يكن بإمكان الجزائر تطبيقه من قبل نظرا لحدائثة إستقلالها من جهة وعدم توفر الشروط الموضوعية التي تعطي للدولة القدرة على التحكم في القوى الاقتصادية .

فالملاحظ انه قبل سنة 1966 كان التخطيط مقتصرًا على إعداد ميزانيات التجهيز السنوية والمخططات القصيرة المدى وذلك بسبب نقص الإطارات الكفوءة، انعدام جهاز للإحصاء ، ضعف القطاع الاقتصادي العمومي ، تمركز جل القطاعات الاقتصادية في أيدي الأجانب بالإضافة إلى الأثر الواضح للدعم المالي والتقني الفرنسي ، كل ذلك حال دون قيام سياسة تخطيط جادة وفعالة .

أول خطوة إتخذتها السلطات الجديدة المنبثقة عن التصحيح الثوري 19 جوان 1965 هي :

- بإعادة هيكلة أجهزة الدولة (إنشاء مجلس الثورة 1965، المجلس الشعبي البلدي 1966، محكمة الثورة 1968، المجلس الاقتصادي و الاجتماعي)
- صدور قوانين جديدة سنة 1967 مثل قانون الاستثمار، قانون الوظيف العمومي، قانون الإجراءات المدنية، قانون الإجراءات الجزائية...)
- إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني دعما لسياسة التخطيط التي بدأت سنة 1965

حيث طلبت السلطات العمومية الجزائرية دعم و مساعدة فريق من خبراء البنك العالمي، الذي اقترح على الجزائر برنامجا تنمويا عد في نظر الجزائر أنه تابع و نيوكولونيالي، فرفض هذا الأخير باعتباره لا يتماشى و طموحات الجزائر، بعدها أجريت اتصالات مع هيئة التخطيط المركزية السوفيتية GOSPLAN و بالتعاون مع خبراء جزائريين بهدف رسم خطة تنموية طويلة المدى (1965 - 1980) و قبلت هذه الأخيرة من طرف السلطات العمومية الجزائرية.

### تميزت السياسة الاقتصادية بعد سنة 1965 بخصائص نلخصها كالآتي:

\* الانتقال من مرحلة الانتظار إلى تجسيد اتجاه اقتصادي جديد و ذلك بتبني النظام الاشتراكي كخيار سياسي و احتكار الدولة لجميع الأنشطة الاقتصادية الاستراتيجية و عدم السماح للقطاع الخاص وطني أو أجنبي أن يتولى عملية التنمية، حيث قرر مجلس الثورة سنة 1966 مبدأ التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المبنية على التخطيط المركزي و مبدأ التدخل المباشر للدولة في الاستثمارات الإنتاجية.

\* البحث عن استقلال اقتصادي صناعي حقيقي مستقبلي بعد الحصول على الاستقلال السياسي، و لذلك جاءت السياسة الاقتصادية في شكل مخطط اقتصادي شامل و طويل المدى (إلى غاية 1980) يحدد الاتجاه العام للتنمية في الجزائر و هو موزع على خطط اقتصادية ثلاثية و رباعية و الهدف من ذلك هو القضاء على التخلف و الخروج من دائرته في آفاق الثمانينات.

\* ظهور الظروف الموضوعية لإتباع سياسة تنموية سريعة و ذاتية تعتمد على الصناعات الثقيلة لاسيما في مجال الحديد و الصلب و الطاقة و تميمين قطاع المحروقات، و مثلت ملكية الدولة قلب هذا النموذج بعد إعادة تنظيم النشاط الاقتصادي في شكل شركات وطنية (تحولت فيما بعد إلى مؤسسات اشتراكية)، و اعتمدت المؤسسة العمومية كأداة لتنفيذه، ففي كل قطاع ( باستثناء الأشغال العمومية و الري) أنشأت مؤسسة عمومية صناعية تحتكر نشاط الفرع و مؤسسة عمومية للتسويق تحتكر نشاط التوزيع و الاستيراد و التصدير، وبهذه الصورة توسع القطاع العام و تقلص نفوذ البرجوازية الناشئة.

\* تبعا لذلك تم في المجال المالي تأميم جميع البنوك و الأجهزة المالية في 1966 و احتكارها من قبل الدولة بهدف التحكم في آليات الإعتمادات المالية و توجيهها للتنمية، ثم تجميعها بعد ذلك في سنة 1969 بعد تأسيس البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري و القرض الشعبي الجزائري، تأميم الشركات البترولية الأنجلوسكسونية في جوان 1967، ثم مجموع السوق البترولية في ماي و جوان 1968.

\* في مجال الزراعة ركزت السياسة الحكومية على تحسين و تنظيم القطاع الزراعي (إعادة توزيع الأراضي، هيكلية المزارع، تخطيط الإنتاج...) و زيادة الطاقة الإنتاجية الطبيعية (تقليص نظام التبوير، استصلاح أراضي جديدة...) و زيادة التشغيل و تنظيمه (زيادة كفاءة العمل، إعادة توزيع الملكية، محاربة التغيب عن الأرض...).

\* في مجال التجارة الخارجية تم التركيز على تنويع التجارة الخارجية (حصص فرنسا في المبادلات التجارية تقلصت إلى 45% من الواردات و 53% من الصادرات لصالح شركاء مثل ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية و ايطاليا) و احتكارها من طرف القطاع العام لمنع هروب رؤوس الأموال

إلى الخارج و توجيه جل الاعتمادات المالية لصالح التنمية، اعتماد سياسة جمركية تحارب الاستهلاك الطفيلي و ترشيد الاستهلاك الوطني، تهيئة و حماية سوق المنتجات المحلية الجديدة.

## مكانة التخطيط و التصنيع في نموذج التنمية الجزائري 1966-1979

قام النموذج الجزائري للتنمية خلال الفترة (1966-1979) على ركائز اساسية تمثلت في :

- أ- الركيزة الأولى تتمثل في سياسة استرجاع الثروات الوطنية وهو ماتجسد من سلسلة التأميمات التي قامت بها الجزائر
- ب- الركيزة الثانية تتعلق بإختيار الجزائر النهج القائم على التخطيط المركزي حيث شهدت هذه المرحلة ثلاث مخططات (المخطط الثلاثي الأول 1967-1969 ، ثم مخططين رباعيين 1973-1974 / 1974-1977).
- ت- الركيزة الثالثة تتمحور حول التصنيع بمعنى الارتكاز على إقامة صناعة قوية حيث ارتكزت الإستراتيجية الجزائرية على نموذج الصناعات المصنعة.

### 1/ مكانة التصنيع في نموذج التنمية الجزائري :

بنيت إستراتيجية التنمية في الجزائر خلال الفترة 1965-1979 على ثلاثة مفاهيم أساسية هي التصنيع، والتوجه نحو الداخل، والتكامل، حيث تم الاعتماد بصفة أساسية على التصنيع وتحديدًا الثقيل، والذي بفضل ما له من ميزات (إنتاج سلع الإنتاج) كفيل بان يطور الزراعة عن طريق إمدادها بالمعدات والأسمدة، ومن جهة أخرى يستخدم المواد الأولية المتوفرة في البلاد (الحديد، الغاز، البترول،... الخ) وبذلك يحقق التكامل بين القطاعات، كما يسمح بنشوء صناعات حقيقية معتمدة على منتجات الزراعة (الصناعة الغذائية)، ومنه تلبية الحاجيات الغذائية للسكان

فالساسة الإقتصادية المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية و المعتمدة على الصناعات الثقيلة في إطار نظرية الصناعات المصنعة و القائمة على الصناعات الميكانيكية تكون بمثابة المحور الرئيسي الذي تدور حوله عملية التصنيع من جهة و الإعتماد عليها في جر بقية القطاعات الأخرى من جهة ثانية، من خلال تشابك قطاعي و تأثير متبادل بين القطاعات.

إن مفهوم الصناعات المصنعة يعود إلى أعمال الاقتصادي ج.ديبرنيس الذين طوروا مفهوم الصناعة والتصنيع وأعطىاه مفهوما ديناميكيا حيث وضع من خلالها نموذجا يتماشى مع طموحات الدول النامية الهادفة إلى القضاء على التخلف الاقتصادي الذي تعانیه. وتجعل هذه الإستراتيجية من الصناعات الأساسية حجر الزاوية والكفيل الوحيد لتصحيح الاختلالات التي خلفها الاستعمار ولكن دون إهمال الزراعة.

وقد تبنت الجزائر هذا النهج وسعى المخطط الجزائري دائما إلى اقتناء المعدات ذات التكنولوجيا المعقدة، على الرغم من إمكانيات الاختيار التكنولوجي. وذلك انطلاقا من المبررات التي قدمها ج.ديبرنيس والتي تحتم على الجزائر إتباع تلك الإستراتيجية

رغم إتباع الجزائر لهذا النموذج للتصنيع مكنها من بناء المئات من المصانع الكبيرة، وتكوين قاعدة صناعية ضخمة ، إلا انه لم يحقق الأهداف المرجوة ، وذلك لان التكنولوجيا المستخدمة لم يتم التحكم فيها مرحليا كما كان متوقعا، والتكامل القطاعي لم يتحقق. بالعكس ظل استيراد المعدات الصناعية مستمرا مما زاد من الارتباط بالخارج أكثر، أي أن التبادل القطاعي ظل محدودا رغم مرور فترة طويلة عن تطبيق هذه الإستراتيجية، كما أن الصناعة الجزائرية لم ترق يوما إلى درجة التصدير، المبني على أسس اقتصادية بحتة بعيدة عن السياسة حيث تحولت الجزائر وفي هذه الفترة إلى سوق للمصنوعات وليس بلد صناعي أمام الحشد الكبير من المعدات والآلات المتطورة والمؤسسات ذات الحجم الكبير مع الأداء الضعيف.

## 2/ تنفيذ العملية التنموية من خلال المخططات :

اعتبرت الجزائر التخطيط بمثابة الأداة الوحيدة لوضع أسس سياسة فعلية للاستثمار و برنامج سريع للتنمية. حيث عرفت الجزائر خلال الفترة (1967-1979) ثلاث خطط تنموية متنوعة بسنتين انتقاليتين 1978 و 1979 ، هدفت هذه الخطط التنموية إلى إدخال تغييرات جذرية على الهيكل الاقتصادي متمثلة إجمالاً في :

- تحويل الاقتصاد الجزائري من اقتصاد متخلف وتابع الى اقتصاد نامي ومستقل في أجال قصيرة قدر الإمكان
- تحويله من إقتصاد زراعي الى إقتصاد صناعي بالدرجة الأولى
- ضمان النمو الذاتي المعتمد على المصادر المحلية دون غيرها إلا في حدود ضيقة

أ / **المخطط الثلاثي الاول 1967-1970** : كان الهدف منه تحضير الوسائل المادية والبشرية والهيكل الاقتصادية والاجتماعية والادارية للتكيف مع سياسة التخطيط المركزي الجديدة التي تم تبنيها ، كما أعطى هذا المخطط الأولوية للإستثمارات في الصناعات الثقيلة خصوصا الصناعة والأنشطة المرتبطة بالمحروقات بالدرجة الأولى وصناعة الحديد والصلب ، الصناعة الميكانيكية . "هذه الأفضلية سمحت لتخصيص 18.2% من إجمالي الإستثمارات لسنة 1967 مقابل 13% سنة 1963 ، ولقطاع الزراعة 12.5% سنة 1967 مقابل 17.5% سنة 1963

ب/ **المخطط الرباعي الأول ( 1970-1973 )** حدد هذا المخطط كهدف بلوغ معدل نمو سنوي مقدر بـ 9% من الناتج الداخلي الخام ، إضافة إلى تدعيم الاستقلال الاقتصادي عن طريق التوسع في النشاط الصناعي وتنويع التعامل مع الخارج ، كذلك خلق علاقات إنتاج جديدة وذلك بتدعيم دور القطاع العام في جميع المجالات وإحتكار النشاطات الرئيسية بالإضافة إلى فرض رقابة جمركية على التجارة الخارجية وتوجيه الاستهلاك الداخلي بما يخدم التنمية

ج/ **المخطط الرباعي الثاني ( 1974-1977 )** هو عبارة عن امتداد وتكملة للمخطط السابق حيث اتجهت الجهود في تمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة، وخاصة الحديد، والمحروقات، ومواد البناء، والميكانيك، والكهرباء، والإلكترونيك، وكذا الاهتمام بالقطاعات غير اقتصادية، نتيجة ارتفاع إيرادات المحروقات. إن إعطاء الأولوية للصناعة الثقيلة بهدف إنتاج سلع إنتاجية لمختلف القطاعات، بغية

تحقيق الاستقلال الاقتصادي في المدى الطويل. "إن هذه النتيجة يبرزها نصيب القطاع العام من الناتج الوطني الخام، حيث حقق 65.42 % سنة 1978 مقابل 30.07 % سنة 1969 وتتميز هذه المرحلة على العموم بالتخطيط التوجيهي للاستثمارات والتنظيم التساهمي. كانت المخططات السالفة تهدف إلى بناء الاقتصاد الوطني على أساس إنشاء شركات وطنية كبرى تحتكر السوق الوطنية، إلا أن هذا الأمر أدى إلى وجود ممارسات بيروقراطية، وزيادة مفرطة في عدد العمال، إضافة إلى عدم وجود توازن في حجم الاستثمارات.

## تقييم إستراتيجية التنمية المتبعة في الجزائر خلال الفترة 1965-1979

لقد عرفت هذه الفترة اكبر الانجازات الاستثمارية في تاريخ الجزائر المستقلة ، فيمكن القول ان الفترة 1965-1979 وعن طريق إتباع سياسة تنموية سريعة ووضع الإطار القانوني والمؤسساتي للإقتصاد الجزائري شهدت تحديث في جميع القطاعات الإنتاجية حيث مكن نموذج التصنيع المتبع من بناء قاعدة صناعية كبيرة من خلال إنشاء حوالي 400 وحدة ومركبات صناعية ضخمة متجمعة حول 15 مؤسسة وطنية و 5 مؤسسات وطنية في ميدان الصناعة الثقيلة ، كما عرف المواطن الجزائري نقلة نوعية في مستوى المعيشة بحيث وصل الدخل الفردي سنة 1978 حوالي 2014 دولار يفوق بكثير العديد من البلدان النامية

إلا انه وبالرغم من المكانة التي منحت للتصنيع خلال المخططات التنموية إلا انه لم يحقق الأهداف المرجوة وظل مفهوم التصنيع بالنسبة للجزائر عبارة عن حشد كبير من المعدات التكنولوجية أي معدات صناعية وليست تصنيع وذلك للأسباب التالية:

1-التكلفة البشرية التي أحدثها تحويل مجتمع من زراعي إلى مجتمع صناعي بسرعة، لان ذلك معناه التحويل الجذري للبنية الاجتماعية القديمة، كما أن تحويل الفلاحين إلى صناعيين يستدعي بالضرورة إيجاد مؤسسات اقتصادية واجتماعية جديدة لتشجيع الاستثمار وتحضير المجتمع لاستيعاب التصنيع.

2-عدم كفاية البنية التحتية الاجتماعية التي تصاحب التوجه إلى التصنيع (وسائل نقل، السكن)

3-الحاجة إلى رفع معدلات التراكم على حساب الاستهلاك، وهذا العامل هو الذي يجعل ثمن التصنيع مرهق لأنه يلعب دورا عكسيا ورفاهة المجتمع التي يرمي إليها المخطط، مما أدى إلى ضغط النفقات الاستهلاكية لمواكبة المعدل المتسارع للاستثمار.

4-التكلفة المالية التي تتجلى في ارتفاع تكلفة المنتج، نظرا الى استيراد جميع وسائل الإنتاج وتكلفتها المرتفعة، وتمويل الاستثمار المعتمد على الاستدانة، من جهة ثانية يتم بيع المنتج في السوق الداخلي بسعر اقل من تكلفة الإنتاج .

1-نقص المهارات والكفاءات التي لم تأخذ بعين الاعتبار، حيث ظل التكوين والتعليم الجامعي في واد وحاجيات الاقتصاد الوطني في واد آخر.

2-ضعف الإنتاج الصناعي بحيث انه رغم الاستثمارات الكبيرة بقيت مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة في الإنتاج المحلي الإجمالي 13% .إضافة إلى هذا الضعف الكمي كان هناك ضعف نوعي حيث لم تستطع ان تصنع سلعا استراتيجية تسمح لها بأن تحتل مكانة في السوق الدولية ، إذ بقي تطور هذه الصناعات بتطور الاستهلاك السائد في السوق الداخلي أي التوجه نحو الداخل بحيث بقيت الصناعة سجيبة السوق الذي تعمل له ومحدودة حسب الطلب .

3 - غياب التكامل بين القطاعات الذي من المفروض أن تقوم به الصناعة، وبقي التبادل بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني محدودا، وهذا يعود إلى عدة السباب أهمها عدم مسايرة الأنماط التكنولوجية المستوردة، والذي يعود أساسا إلى الطرق المتبعة في الحصول على المعدات التكنولوجية.

4.الفشل في تحقيق التوازنات الاقتصادية المالية وضعف المردودية الاقتصادية والتي اعتبرت هدف ثانوي أمام تحقيق الأهداف الاجتماعية كالتشغيل والتنمية وتوفير منتجات بأقل تكلفة .

5.لم تكن عملية الاستثمار في القطاع الصناعي ممولة ذاتيا اي عن طريق الأرباح المحققة في هذا القطاع وإنما كانت مدعمة من طرف إرتفاع أسعار البترول وكذا الاستدانة الخارجية في حين تسديدات القطاعات المنتجة كانت ضعيفة

6. رافق هذا التطور السريع في المجال الصناعي إهمال كبير للزراعة رغم التغيرات الهيكلية التي أدخلت عليها خلال تطبيق الثورة الزراعية والتي لم تتعد مجال إعادة الهيكلة المؤسساتية، وازدادت فاتورة الغذاء ارتقاعا، مما جعل الجزائر وهي تبحث عن الاستقلالية في المجال الصناعي تزداد تبعية وتخلق تبعية أخرى في المجال الغذائي

نسنتج مما سبق ان طابع الخصوصية قد ميز نموذج التنمية الجزائري الذي يبدو انه يعكس طموحات سياسية أكثر مما يعكس مستوى نضج الأفكار الاقتصادية التي تتطلب الترشيد و العقلنة لدى صناع السياسة الاقتصادية

### المحور الثالث : السياسات الاقتصادية خلال الفترة 1979-1988

دراسة السياسة الاقتصادية للفترة 1979-1988 تقودنا الى الحديث عن الأحداث التي سبقت سنة 1988 هاته الأحداث لها أهميتها في تاريخ الجزائر الاقتصادي والتي يمكن أن نحصرها في وصول التجربة الجزائرية في التخطيط والتنمية إلى مستوى كان يتطلب إعادة النظر في الطرق التي سيرت بها التنمية خلال المرحلة السابقة والتي عرفت عدة اختلالات على المستوى الداخلي أو الخارجي مما أدى إلى انخفاض الأداء الاقتصادي .

ف وفاة الرئيس هواري بومدين في ديسمبر 1978 وإعلان القيادة الجديدة عن الالتزام بالخط الذي رسم خلال السبعينات لم ينع مقررري السياسة الاقتصادية من إجراء حصيلة شاملة للفترة 1967-1979 وكان الهدف المعلن من هذه الحصيلة هو التحضير للمخطط الخماسي على ضوء ما تم إنجازه في الماضي ومايراد تحقيقه في المستقبل .



وفي هذا الإطار عرفت عملية التنمية خلال فترة 1979-1988 تركيزا على التحولات الجديدة التي يعرفها الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى التكيف مع الوضع الدولي الجديد ، الأمر الذي أدى إلى اتخاذ عدة إصلاحات تماشيا مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد بغرض تصحيح الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن فترة السبعينات

إن أهم النقاط التي ميزت السياسة الاقتصادية في مطلع الثمانينات يمكن تلخيصها فيما يلي :

- بروز الاهتمام بالجانب الاجتماعي المتمثل في الحاجيات الاجتماعية المتزايدة نتيجة نمط التنمية المعتمد قبل هاته الفترة والإعلان بوضوح عن ضرورة أخذها بعين الاعتبار حيث ظهرت في بداية الثمانينات سياسة اقتصادية منفتحة تجسدت في شعار " من أجل حياة أفضل " ، تجسدت هذه السياسة في المخطط الخماسي الذي سعى لكسر سياسة التقشف وتعويضها بسياسة تلبية الحاجيات الاجتماعية المتزايدة وحتى إشباع هاته الحاجيات .
- إعادة تحديث هياكل الإنتاج عن طريق إحداث تغيير في توجهات الاستثمار من خلال التقليل من الاستثمار في الصناعة لصالح القطاعات الأخرى .
- استعمال القدرات الإنتاجية من أجل إحداث زيادة في الأرباح المالية للمؤسسات العمومية التي كانت تعتبر في السابق كمبدأ رأسمالي غير مقبول في المؤسسات الاشتراكية
- حقن الاقتصاد الوطني بنوع من المرونة وذلك عن طريق التعدد في مراكز إتخاذ القرارات العمومية أي محاولة إحداث اللامركزية في التسيير من خلال التخطيط اللامركزي

رغم إضعاف الوظائف الاجتماعية للمؤسسة العمومية بحثا عن المردودية الاقتصادية إلا أن عملية التخطيط الإجباري قد استمرت عن طريق مخططان خماسيان الأول (1980-1984) والثاني (1985-1989)

اعتمد المخطط الخماسي على تدعيم القطاعات التي سجلت تأخرا في الاستثمارات خلال المخططات الرباعية مع المحافظة على توجيه الاستثمارات إلى القطاعات الإستراتيجية ولو بوتيرة أقل رغم أن المقارنة بين القطاعات فيما بينها تعطي لقطاع الصناعة المرتبة الأولى الا ان 50 % من الاستثمارات خلال المخطط الخماسي فيما يتعلق بقطاع الصناعة وجهت لما تبقى

أما الاستثمارات المخصصة للمخطط الخماسي الثاني (85-89) فكانت تتدرج في إطار تكملة نفس الوتيرة المتعلقة بالمخطط الخماسي الأول وذلك بتوجيه الاستثمارات إلى القطاعات التي سجلت تأخرا مثل الزراعة السكن والهيكل القاعدية

المخطط الخماسي الثاني عرف دخول الجزائر في أزمة حادة ابتداء من سنة 1986 وذلك بسبب سقوط أسعار النفط وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي مما انعكس على المداخيل من العملة الصعبة ، مما أدى إلى ركود اقتصادي كبير وتقلص حجم الاستثمارات الصناعية لارتباطها بالعملة الصعبة التي كانت تغذي جهاز الإنتاج المرتبط بالخارج بالتمويل بالمواد الأولية ، لهذا اتخذت عدة إصلاحات اقتصادية للخروج من هذه الوضعية الصعبة

**1/الإصلاحات الاقتصادية الأولية :**

وتتمثل هذه الإجراءات التي عرفها الاقتصاد الوطني بصفة عامة في:  
أ- إصلاح سياسة التخطيط: وذلك عن طريق تعديل التخطيط السابق من خلال الجوانب التالية:  
\* تمديد فترة المخططات إلى خمس سنوات.

\* تحقيق وظائف التخطيط المركزي بالاهتمام بالوظائف الأساسية.

\* العمل على توزيع أعمال التخطيط على مختلف المستويات

\* إعطاء الأولوية للمخططات الولائية في إطار التخطيط اللامركزي.

\* اعتماد المخططات السنوية

لقد عرفت سنة 1988 نقطة تحول كبير في منظومة التخطيط في الجزائر وذلك بموجب قانون 88/02 المؤرخ في 12/01/1988 حيث تميزت المنظومة الجديدة للتخطيط بالفعالية والمرونة

ب- إصلاح النظام الجبائي: تمثلت التعديلات التي أدخلت على النظام الجبائي القائم آنذاك فيما يلي:

\* ضمان المردودية الجبائية العادية مع تخصيص الجباية البترولية لتمويل الاستثمارات المنتجة.

\* تبسيط قانون الضرائب وتطوير الآليات الجبائية والتنظيمية.

\* تشجيع الأنشطة الاقتصادية.

ج- إصلاح إصلاح القرض والبنك: لقد شهد ميدان النقد والقرض تطبيق العديد من الإجراءات خلال

فترة الثمانينات، حيث نص المخطط الخماسي الأول على لامركزية العمليات المصرفية من خلال توسيع البنوك على التراب الوطني، بالإضافة إلى تجنيد وتوجيه ادخار الأعوان الاقتصاديين لمساهمته في تمويل التنمية، كما أدخلت عدة إجراءات تنظيمية على الجهاز المصرفي في فترة المخطط الخماسي

الثاني وذلك من خلال قانون 12/06 المؤرخ في 19/08/1986 والذي حدد مهام واختصاصات

المؤسسات المصرفية، كما أصبح البنك المركزي المسئول الأول عن تنفيذ وتجسيد السياسة النقدية

وكدامتابعة المخطط الوطني للقرض وتوفير الشروط اللازمة لاستقرار النقد والنظام المالي عامة 2،

كما أدخلت تعديلات أخرى سنة 1988 على دور البنك المركزي، أين أصبح مستقلا عن الخزينة

العمومية.

د- إصلاح نظام الأسعار: لقد شرع في بداية 1982 في تطبيق نظام جديد للأسعار، الذي يركز على:

\* ربط الأسعار بالتطور الحركي للتكاليف.

\* التحديد السنوي لقائمة المواد المدعمة.

\* تأخذ الدولة على عاتقها الفوارق بين الأسعار الحقيقية والأسعار المحددة مركزيا.

غير أن هذا النظام أدى إلى إختلالات، ولمعالجتها عمدت الدولة إلى إدخال بعض التصحيحات من

خلال وضع قانون جديد والمتمثل في قانون 89/12 والذي قسم الأسعار إلى صنفين :

نظام الأسعار المقتنة: وهذا عن طريق الأسعار المضمونة عند الإنتاج، أي يتم الإعلان عنها مسبقا

ويطبق هذا النوع على السلع التي تمنح لها الدولة الأسبقية بهدف دعم القدرة الشرائية

نظام الأسعار الحرة: أي تحدد هذه الأسعار وفق للعرض والطلب أي حسب ميكانيزمات السوق

## 2/ إعادة هيكلة المؤسسات العمومية :

اعتبر المخطط الخماسي 1980 / 1984 أن إعادة الهيكلة للمؤسسات الاقتصادية هي الوسيلة التي

يمكن من خلالها التخلص من المركزية البيروقراطية التي أصبحت تعرقل نشاط المؤسسة لتركز كل

الوظائف في جهة واحدة، حيث نجد 1165 وحدة أساسية تجمع ضمن 19 مؤسسة وطنية فقط، وهذا

ما يدل على كبر حجم المؤسسات آنذاك.

إن الحجم الكبير للمؤسسات العمومية جعلها صعبة التسيير وهذا في نظر القائمين على شؤونها وبالتالي تم الاعتقاد أن إعادة هيكلتها إلى مؤسسات عمومية صغيرة ومتوسطة الحجم، وأطلق على هذه العملية اسم إعادة الهيكلة العضوية

لم تعطي إعادة الهيكلة نتائج على مستوى تحسين إنتاجية المؤسسات الجديدة رغم الهيكلة المالية إذ سرعان ما عرفت أزمة مالية نتيجة انخفاض الإيرادات الجبائية البترولية بفعل أزمة 1986 فيما بعد جاء الإصلاح الذي اعتبر قاعدة سياسة اقتصادية جديدة عرفتها الجزائر في سنوات 1990 والمتمثل في إصلاح استقلالية المؤسسات العمومية

### **3/ استقلالية المؤسسات العمومية :**

بعد فشل الإصلاحات الهيكلية التي طبقت على المؤسسات العمومية عملت الحكومة على إعطاء مسيري المؤسسات العمومية حرية التسيير والمبادرة وفق ماتمليه قواعد وميكانيزمات السوق من خلال نظام جديد تمثل في استقلالية المؤسسات والذي نص عليه قانون رقم 88/01 الذي نص على استقلالية المؤسسة ومنحها مزيد من الحرية والمبادرة في إطار تجسيد الفعلي للامركزية بحيث الغيت الوصاية القطاعية للمؤسسات العمومية وتطبيق القواعد التجارية في أعمالها وفي التسيير وكذا حرية تحديد أسعار منتوجاتها وأجور عمالها مع امكانية تحقيق استثمارات مباشرة خارج الهيئة الوطنية للتخطيط كما كان في السابق

فشلت العملية سواء من ناحية تحسين المردودية والنتائج المالية أو فيما يخص الطاقات الإنتاجية وذلك بسبب تحول المؤسسات إلى النظام الجديد دون توفير الإجراءات اللازمة والمتمثلة في:

- التأخر في إعداد الإجراءات القانونية المدعمة للاستقلالية.
- عدم وضوح الآليات الاقتصادية للجهاز المالي للمؤسسات.

يمكن القول ان الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجت في الجزائر مطلع الثمانينات عرفت فشل على المستوى الاقتصادي ، فسياسة اعادة الهيكلة المتعلقة بالمؤسسات العمومية لم ترقى الى مستوى الأهداف المنتظرة ، حيث بلغ العجز المالي ما بين 1984 و1987 لهذه المؤسسات 125 مليار دينار أو مايعادل 18.5 مليار دولار ، كما أن الظروف الخارجية لم تكن في صالح الجزائر ، إذ ان انخفاض أسعار البترول سنة 86 وانخفاض قيمة الدولار العملة الرئيسية في مجال المحروقات أديا إلى انخفاض كبير في إيرادات الجزائر (من 15 مليار دولار سنة 1985 إلى 7 مليار دولار سنة 1986) وبفعل الاختلالات الكبيرة التي بدأ يعرفها الاقتصاد الوطني ، كان يجب إيجاد بديل للسياسة المنتهجة منذ الاستقلال وذلك بالقيام بسلسلة من الإصلاحات الهيكلية قصد التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق .

### **المحور الرابع : السياسات الاقتصادية للجزائر في ظل اقتصاد السوق**

**أدواف التحول إلى اقتصاد السوق :** يقصد بالتحول إلى اقتصاد السوق هو تحويل البنية الاقتصادية من وضع تسيطر عليه الدولة على النشاط الاقتصادي إلى وضع يتميز بتحرير كلي للاقتصاد وفسح المجال أمام القطاع الخاص الوطني و الأجنبي ، هذا وتتمثل أدواف تحول الجزائر إلى اقتصاد السوق في :

- 1- زيادة الكتلة النقدية والتضخم :** يعتبر التضخم من أهم مظاهر الازمة المالية في الجزائر حيث ارتفع معدله إلى 29% سنة 1995 والسبب يعود إلى التوسع المستمر للكتلة النقدية نتيجة اللجوء إلى الوسائل السهلة (خلق النقود) لتمويل المشاريع الصناعية خاصة عند انخفاض العائدات الخارجية
- 2- الخلل في تسيير التجارة الخارجية :** يرجع هذا الخلل إلى هيمنة قطاع المحروقات على الصادرات الوطنية بأكثر من 97% وعجز السياسة الاقتصادية عن تنويع الإنتاج الوطني

- 3-** **الخلل في تسيير التنمية :** بنيت إستراتيجية التنمية في الجزائر على القطاع الصناعي وتم الاعتماد في المرحلة الأولى من التخطيط (67-79) على الاستثمار الموسع وإهمال قواعد التسيير الاقتصادي لحساب قواعد التسيير الاجتماعي مما أفقد التنمية نسبة 50 بالمائة من طاقتها الإنتاجية
- 4-** **ضعف التسيير البنكي :** ففي نهاية 1990 كانت 50 بالمائة من الكتلة النقدية المتداولة خارج المسار البنكي بسبب الاقتصاد الموازي
- 5-** **العجز المتواصل في الميزانية العامة :** حيث كان رصيد الميزانية في أغلب الأوقات لفترة الثمانينات في حالة عجز
- 6-** **التطور الكبير في الأجور دون ان يقابله تطور تطور في الإنتاجية** إذ في الوقت الذي عرفت فيه هذه الأخيرة انخفاضات فإن الأجور عرفت ارتفاع بنسبة 33 % بسبب غليان الجبهة الاجتماعية
- 7-** **تنامي المديونية وعبء خدمة الدين :** التي اعتبرت عائقا أساسيا للتنمية الاقتصادية بحيث ان تسديد الديون المتزايدة بين 86 و 89 أدى إلى امتصاص 80 بالمائة من الإيرادات السنوية للمصادرات
- 8-** **فشل المنظومة الاشتراكية سياسيا واقتصاديا على المستوى العالمي**

انطلاقا من الوضع الاقتصادي الصعب بدأت الدولة في اتخاذ تدابير وسياسات حازمة وأكثر واقعية مع مراعاة هدف الانتقال إلى اقتصاد السوق ، غير أن الإصلاحات التي شرع فيها لم تكن كفيلة بحل الأزمة الاقتصادية نتيجة تقادم المديونية والاختلالات المتركمة وكذا محدودية مستوى التمويل ولم يكن الحل للأزمة التمويل سوى اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية ، بذلك عززت السلطات الجزائرية من جهودها في تصحيح الاقتصاد الكلي ابتداء من سنة 1989 عندما شرعت في تنفيذ برامج بدعم من صندوق النقد الدولي

## **ب / الإصلاحات الاقتصادية والتصحيح الهيكلي وشرطية صندوق النقد الدولي 1989-**

**1994**

ابتداء من سنة 1987 دخلت الجزائر في محادثات مع المؤسسات المالية الدولية ( صندوق النقد الدولي ) من أجل الحصول على تمويلات تسمح لها بتغطية جزء من احتياجات التمويل الخارجية، وهكذا مع بداية سنة 1988 تشكل أول فوج للتفاوض مع البنك العالمي حول برنامج التصحيح يتمثل في الإصلاح بالتدرج وكان ذلك بسرية تامة، بالإضافة إلى التفاوض مع صندوق النقد الدولي. وقد بدأت المفاوضات مع صندوق النقد الدولي في فيفري 1989 في سرية تامة، والمبادرة كانت من البداية إلى النهاية في يد الحكومة الجزائرية، وانتهت في أفريل من نفس السنة. وقد نتج عن هذه المفاوضات الاتفاقيات التالية:

### **اتفاقيات الاستعداد الإنتمائي :**

#### **1/اتفاق الاستعداد الإنتمائي الأول 1989 :**

أمضت الجزائر أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي في 30/05/1989 تحصلت بموجبه على قرض تقدر قيمته ب 300 مليون دولار في إطار ما يسمى ببرنامج التثبيت أو الاستقرار ويعتمد صندوق النقد الدولي هذا النوع من البرامج لمساعدة الدول على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المدى القصير لمعالجة عجز ميزان المدفوعات وذلك باستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية عن طريق تخفيض الطلب الكلي فهي "تهدف إلى تخفيض حجم الاستهلاك المحلي والعمل على تحريك قوى السوق في اتجاه تعزيز الإنتاج المحلي".

كانت مدة هذا الاتفاق سنة واحدة تلتزم خلالها الجزائر بالشروط التالية:

- صرامة أكثر للسياسة النقدية .
- القضاء على عجز الميزانية.
- مواصلة تخفيض قيمة الدينار.
- إدخال المرونة على نظام الأسعار.

وبتدقيقنا في العناصر السابقة، فإن أغلبها يمس الجانب المالي و النقدي، ويعود هذا إلى طبيعة صندوق النقد الدولي باعتباره مؤسسة مالية و يبين لنا الأدوات الأساسية التي يعتمد عليها في إجراء أي إصلاح اقتصادي حيث تكون السياسة المالية و النقدية هي محور كل إصلاح فمن خلال الشروط السابقة كانت الجزائر مدعوة إلى التحكم الصارم في عرض النقود، أي في حجم الكتلة النقدية و التي تعتبر مصدرا لفائض الطلب الذي يرتبط مباشرة بالأسعار و سياسة الميزانية، وكذا معدل الصرف

و استجابة لشروط صندوق النقد الدولي، أصبح من الضروري إحداث تغيير على مستوى المنظومة التشريعية لتتماشى و التوجهات الجديدة لسياسة الإصلاح الاقتصادي المتبعة، وبدأت هذه التغييرات بإصدار القانون رقم 89/12 المتعلق بالأسعار، و الذي يمكن اعتباره خطوة أولية في سبيل إرساء قواعد نظام السوق، و ذلك نتيجة تحريره الجزئي للأسعار و تبنيه لمقاييس . حساب تكاليف الإنتاج و حالة العرض و الطلب في المنافسة الاقتصادية

إضافة لهذا، و لإصلاح النظام المالي و البنكي، تم إصدار القانون 90/10 و المتعلق بالنقد و القرض، و الذي بموجبه أصبح البنك المركزي يسمى بنك الجزائر و مؤسسة مستقلة عن الدولة مكلفة بوضع و متابعة السياسة النقدية و مراقبة النظام المصرفي، كما تم إنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية وفق المرسوم التنفيذي 91/37 المتعلق بشروط التدخل في ميدان التجارة الخارجية

## 2/ اتفاق الاستعداد الإنتماني الثاني 1991:

لجأت الجزائر مرة ثانية إلى صندوق النقد الدولي من أجل تعميق الإصلاحات في المجال الاقتصادي، و تم إبرام اتفاق ثاني بتاريخ 03/06/1991 مدته عشرة أشهر و تتمحور أهداف هذه الأهداف في: - تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية، و العمل على ترقية نمو المؤسسات العمومية و الخاصة.

- ترشيد الاستهلاك و الادخار، و إلغاء الاختلالات و التشوهات الناجمة عن الضبط الإداري لأسعار السلع و الخدمات و سعر الصرف  
تحصل الجزائر بموجبه على قرض قيمته 350 مليون دولار، و تضمن هذا الاتفاق مجموعة من الشروط:

- \* تحرير التجارة الخارجية تحريراً تاماً.
  - \* تقليص الدعم الموجه للمواد الأساسية.
  - \* تخفيض قيمة العملة الوطنية.
  - \* رفع معدلات الفائدة.
  - \* تخفيض الفائض في الميزانية قصد توجيهه لتمويل التطهير المالي للمؤسسات العمومية.
  - \* التحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور، و تخفيض النفقات العامة.
  - \* خصصة المؤسسات العمومية.
  - \* تحرير الأسعار.
  - \* إصلاح النظام الضريبي و الجمركي.
- اتخذت الجزائر مجموعة من التدابير الاقتصادية و المالية ففي الجانب المالي فقد انتهجت سياسة تقشفية صارمة للنفقات العامة للدولة بهدف التخفيف من حدة التضخم، و تقليص عجز الميزانية العامة للدولة

حيث تم تخفيض قيمه الدينار بنسبة 50% بالنسبة لنظام الأسعار، فقد تم تحريرها أكثر حيث تم رفع الدعم عن 18 منتوجا أساسيا، ولم يبق يخضع لهذه العملية إلا أربع منتجات أساسية أما فيما يتعلق بالمؤسسات الاقتصادية العمومية، والتزاما بشروط صندوق النقد الدولي من خلال الاتفاق والمتعلقة بالخصوصية، فقد تمت مراجعة وتعديل القانون التجاري الجزائري بالمصادقة على مرسوم تشريعي أصبحت بموجبه المؤسسات الاقتصادية العمومية قابلة للإفلاس كباقي الشركات الخاصة ويعتبر هذا المرسوم خطوة أولية لتسهيل عملية الخصخصة، وذلك بإزالة الغطاء القانوني الذي كان يحميها من الإفلاس

### **3/ اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث أبريل 1994**

شهد الاقتصاد الجزائري مع نهاية 1993 وبداية 1994 أزمة مالية داخلية وخارجية، وعدم المقدرة على الدفع، وثقل عبئ خدمة الدين كنتيجة لانخفاض أسعار البترول، مما حدا بالسلطات الجزائرية على صياغة برنامج شامل للتصحيح حضي بمساعدة صندوق النقد الدولي، وترتب على ذلك اللجوء إلى إعادة جدولة الديون الخارجية مع الالتزام بتنفيذ برنامج استقرار في إطار استعداد ائتماني مدته سنة.

ابتداء من أبريل 1994 إلى مارس 1995

وقد عقد اجتماع بين السلطات الجزائرية والدول الرئيسية الدائنة (اليابان، فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية) برئاسة نادي باريس لإعادة جدولة الديون الخارجية المقدرة ب 17 مليار دولار، وإعادة ترتيب آجال السداد على مدى ستة عشر عاما منها فترة سماح من الدفع مدتها أربع سنوات مع إعادة جدولة خمسة ملايين دولار كمرحلة أولى من الدين الرسمي

### **\* برنامج التعديل الهيكلي افريل 1995 /مارس 1998**

في اطار اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث تم الاتفاق في مرحلة ثانية على برنامج للتمويل الموسع افريل 1995 ماي 1998 مع تعهد الجزائر بتنفيذ برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي في صورة مجموعة من التعديلات على السياسات المالية والنقدية وعلى الهياكل الإنتاجية، هذه التعديلات تعرف بالمشروطية ولكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المشروطية الخاصة به فمشروطية صندوق النقد الدولي تركز على إجراءات السياسة المالية و النقدية مستهدفة بذلك تحقيق التوازن المالي و النقدي الذي يعد الشرط المسبق للتنمية وترف ببرنامج التثبيت و الإصلاح، اما مشروطية البنك الدولي فتركز على تصحيح الهياكل الانتاجية للاقتصاد وتعرف ببرنامج التكيف او التعديل الهيكلي

على ضوء هذا فان برنامج الإصلاح الاقتصادي الجزائري تضمن برنامج التثبيت الاقتصادي الذي يهدف الى ضبط الطلب الكلي من خلال القيام بسياسات تقليل العجز الداخلي و الخارجي و كذلك برنامج التكيف الهيكلي و الذي يهدف إلى ضبط العرض الكلي من خلال مجموعة من الإصلاحات لتشجيع القطاع الخاص وزيادة كفاءة القطاع العام و التخصيص الأفضل للموارد أهم الإجراءات المتخذة في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل :

- إصلاح المنظومة المالية بإعادة التوازن النسبي للأسعار من خلال تخفيض قيمة الدينار
- الإصلاح النقدي والمالي من خلال إنشاء سقف معدل المديونية البنكي و الحد من تمويل المؤسسات العمومية من الخزينة العمومية
- إلغاء نظام الأسعار المدعمة وجعلها تخضع لقانون السوق
- تنمية القطاع الخاص وإصلاح المؤسسات العمومية من خلال تشجيع الاستثمار و الترخيص ببيع المؤسسات العمومية والتنازل عنها لصالح الخواص وكذا مساهمة الخواص في رأسمال المؤسسات العمومية

- بالنسبة للتجارة الخارجية إلغاء احتكار الدولة لعملية الاستيراد الى جانب تشجيع القروض من اجل الاستيراد بالنسبة للمتعاملين الخواص وحرية دخول العملة الصعبة لتمويل التجارة الخارجية